دفاتر السياسة والقانون الـمجلد: 13 / العدد: 01 (2021) ص ص: 01-17

التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي

The political and economic implications of the emerging Coronavirus pandemic on the international political and economic system

غيث طلال فايز المجالي
طالب دكتوراه/ جامعة مؤتة، الأردن، gmajali72@gmail.com

تاريخ الإرسال: 1 / 9 / 2020 * تاريخ المراجعة: اليوم / الشهر / السنة * تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

ملخص:

تحددت مشكلة الدراسة بشكل رئيسي حول التعرف على التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على النظامين السياسي والاقتصادي الدوليين. هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم جائحة فيروس كورونا المستجد، ثم رصد وتتبّع الآثار السياسية والاقتصادية الناجمة عن تأثير هذه الجائحة على النظامين السياسي والاقتصادي الدوليين، بالإضافة إلى محاولة التنبؤ بالصورة المستقبلية للنظام الدولي بعد هذه الجائحة. استخدمت الدراسة منهجية "تحليل النظم". توصّلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها: هشاشة الأنظمة السياسية الليبرالية الكبرى التي عجزت أنظمتها الصحية عن وقف انتشار وتمدّد فيروس كورونا المستجد، كما أكّدت هذه الجائحة أن المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى فشلت في مواجهة التداعيات الاقتصادية الهائلة لهذه الأزمة، أضف إلى ذلك أنّ الرابحين في إدارة هذه الأزمة هم من سيشكّلون ملامح النظام الدولي الجديد.

الكلمات المفتاحية: تداعيات سياسية، تداعيات اقتصادية، جائحة فيروس كورونا المستجد، النظام السياسي الدولي، النظام الاقتصادي الدولي.

Abstract:

The study's problem was mainly about identifying the political and economic implications of the emerging corona virus pandemic on the international political and economic systems. The aim of the study was to clarify the concept of the emerging corona virus pandemic, and then to monitor and track the political and economic impact of the pandemic on the international political and economic systems, as well as to try to predict the future picture of the international system after the pandemic. The study used the "systems analysis" methodology. The study produced several results: The fragility of the major liberal political systems whose health systems have been unable to stop the spread and expansion of the new corona virus. Moreover, it is the winners of the crisis who will shape the new international order.

Keywords: *Political implications, Economic implications, Emerging Coronavirus pandemic, The international political system, The international economic system.*

مقدمة:

شهد العالم بأسره خلال القرن الماضي العديد من الأحداث والأزمات التي تنوّعت ما بين أزمات سياسية واقتصادية وبيئية وكوارث طبيعية وكوارث صحية-وبائية وغيرها، والناظر في جميع هذه الأزمات يلمس تداعياتها بشتّى الأشكال سواء في المحيط الداخلي للدول التي تظهر فيها هذه الأزمات، أو في المحيط الإقليمي والخارجي إذا ما تعدّى تأثير هذه الأزمات الدول التي تظهر فيها؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر: أزمة الكساد العظيم عام 1929، ضربت الاقتصاد الأمريكي وامتد تأثيرها ليطال الأسواق الأوروبية، وأزمة الحرب العالمية الثانية عام 1939، حيث انعكست تداعياتها على هيكل النظام السياسي الدولي من خلال ظهور النظام السياسي ثنائي القطبية، وأزمة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي –سابقاً- التي انعكس تأثيرها على العالم أجمع والتي انتهت بانهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991 وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام السياسي الدولي (الأحادية القطبية)، وانفرادها أيضاً بقيادة النظام الاقتصادي الدولي (الاقتصاد الليبرالي القائم على مبدأ: دعه يعمل دعه يمرّ).

مع بداية القرن الحالي وتحديداً في الشهر التاسع من عام 2001، ظهرت الأزمة السياسية (أحداث الحادي عشر من سبتمبر) والتي غيّرت خريطة العلاقات الدولية، حيث قسّمت الولايات المتحدة بعد هذه الحادثة العالم إلى محورين، وقامت بحرب شرسة ضد ما تسمّيه بـِ (الإرهاب)، وكان من أهم تداعيات هذه الحادثة أن تكرّست هيمنة الولايات المتحدة على النظام السياسي الدولي. تبِع هذه الأزمة السياسية أزمة صحية-وبائية عام 2003 تمثّلت بظهور احد الفيروسات التاجيّة وهو فيروس السارس SARS COVID-1 (متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد) والذي ظهر في جنوب الصين ثم أخذ بالانتشار ليطال 17 دولة لا سيما دول جنوب شرقي آسيا؛ أضف إلى هذه الأزمات، هناك الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت آثارها وتداعياتها لتطال العالم بأسره والتي لم تنتهِ تداعياتها وآثارها حتى الآن، ولم ينتهِ العالم بعد من تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية حتى وقع تحت تأثير أزمة وبائية جديدة تمثّلت في جائحة فيروس كورونا المستجد N COVID-19.

ظهر فيروس كورونا المستجد COVID-19 أو كما يسميه البعض SARS-2 في الصين وتحديداً في مدينة ووهان الصينية في شهر كانون الأول 2019، ثم بدأ بالانتشار السريع، الأمر الذي حدا بمنظمة الصحة العالمية إلى الإعلان في 11 آذار 2020 أنّ هذا الوباء يصنّف على أنه جائحة، فقد انتشر هذا الفيروس ليطال أكثر من مائتي دولة. خلال هذه المدة الزمنية القياسية (5 أشهر تقريباً) غيّر هذا الفيروس الكثير من عادات البشر وسلوكياتهم ودفعهم لإعادة النظر في أشكال تواصلهم وأنماط روابطهم الاجتماعية، ومع تزايد معدلات الإصابة اليومية بهذا الفيروس بل وتزايد أعداد الوفيات بسببه، أصبح هذا الوباء اختباراً حقيقياً للحكومات في مدى مكافحته والحدّ من انتشاره نظراً لأن آثاره تتعدّى القطاعات الصحية لتؤثر في عدد كبير من القطاعات الحيوية وفي طليعتها قطاعات السياحة والطيران والخدمات والتجارة الخارجية وغيرها. هذا وتمثّل هذه الجائحة العابرة للحدود والقارات –حسب رأي الكثيرين- تذكيراً مروّعاً بمدى هشاشة الحياة البشرية، ولكنها في المقابل تمثّل –برأيي الشخصي- الحقيقة الأكثر ديمقراطية في عصرنا الحالي، نظراً لما تمثّله من قدرة فائقة على عدم التمييز بين المتناقضات.

لقد تنوّعت الآثار المترتبة على هذه الجائحة في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، إلا أنّ هذه الورقة البحثية ستقتصر على البحث في الآثار السياسية والاقتصادية لهذه الجائحة على النظامين السياسي والاقتصادي الدوليين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تدور مشكلة الدراسة بشكل رئيسي وأساسي حول التعرف على التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على النظامين السياسي والاقتصادي الدوليين. وينبثق عن مشكلة الدراسة السؤال الرئيسي الذي تسعى للإجابة عليه، وهو: كيف أثّرت جائحة فيروس كورونا المستجد على النظامين السياسي والاقتصادي الدوليين؟

ويتفرّع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي جائحة فيروس كورونا المستجد؟ ولماذا سمّيت بالجائحة؟

2- ما هي الآثار السياسية المترتبة على جائحة كورونا على النظام السياسي الدولي؟

3- ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا على النظام الاقتصادي الدولي؟

4- كيف سيكون مستقبل النظام الدولي بعد جائحة فيروس كورونا؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد وتوضيح مفهوم جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19.

2- رصد وتتبع الآثار السياسية الناجمة عن تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على النظام السياسي الدولي.

3- رصد وتتبع الآثار الاقتصادية الناجمة عن تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على النظام الاقتصادي الدولي.

4- محاولة التنبؤ بالصورة المستقبلية للنظام الدولي بعد جائحة فيروس كورونا المستجد.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية هذه الدراسة من خلال المعيارين التاليين:

1- الأهمية العلمية. نظراً لأن هذا الحدث (جائحة فيروس كورونا المستجد) ما زال مستمراً حتى الآن، وقد سال حبر كثير في رصد تأثير هذه الجائحة، فقد جاءت هذه الدراسة بمثابة إضافة جديدة لجميع الدراسات التي بحثت وستبحث مستقبلاً في هذه الظاهرة وتأثيراتها وذلك من باب التراكم المعرفي.

2- الأهمية العملية. تساهم هذه الدراسة في توضيح جانب هام من جوانب تأثير ظاهرة جائحة فيروس كورونا المستجد ألا وهو: التأثيرات السياسية والاقتصادية لهذه الجائحة على النظامين السياسي والاقتصادي الدوليين. كما وتحاول هذه الدراسة المساهمة في توفير المعلومات الهامة حول ظاهرة جائحة فيروس كورونا المستجد، والتي سيستفيد منها كل من يسعى وراء المعرفة الجادة كالباحثين أو الدارسين أو حتى صنّاع القرار.

حدود الدراسة

1- الحدود الزمانية. تقتصر الدراسة زمنياً على الفترة ما بين شهر كانون الأول 2019 (بداية انتشار الفيروس) وحتى نهاية شهر أيار 2020.

2- الحدود المكانية. تضم الدراسة المجتمع الدولي كاملاً، انطلاقاً من الصين إلى العالم.

مفاهيم الدراسة

1- التداعيات السياسية والاقتصادية. تطلق كلمة التداعيات على النتائج والآثار المترتبة على وقوع حدثٍ ما أو حدثٍ معيّن؛ بناءً على ذلك، يكون المقصود من العبارة كاملة: النتائج والآثار السياسية والاقتصادية المترتبة على وقوع حدث معيّن وهو في هذه الدراسة (جائحة فيروس كورونا المستجد). والتداعيات من الفعل الخماسي (تداعى)، وكما جاء في المعجم الوسيط، يقال: تداعى الشيء أي تصدّع وآذن بالانهيار والسقوط، فيقال: تداعى البناء وتداعى الحائط(حلمي وآخرون، 2004، ص286).

2- جائحة كورونا. فيروس كورونا المستجد COVID-19 هو الشكل الجديد من سلالة الفيروسات التاجية، لا يعرف حتى الآن الكثير عن خصائصه سوى أنه سريع الانتشار تصعب السيطرة على حركته عبر الحدود وبين القارات، وقد ترددت منظمة الصحة العالمية في تصنيف هذا الفيروس على أنه جائحة رسمياً، ولم تقم بنشر هذا الخبر السيئ حتى تاريخ 11 آذار 2020، وتحدّد منظمة الصحة العالمية مفهوم الجائحة بأنه: "الانتشار العالمي لوباء جديد"(الشرقاوي، 2020، ص6).

3- النظام السياسي الدولي. يتفق خبراء العلاقات الدولية بأن النظام السياسي الدولي هو "نتاج لأنماط التفاعلات الحاصلة بين العديد من الوحدات السياسية التي يتشكّل منها"، والنظام السياسي الدولي يعكس الأنماط السلوكية الناجمة عن عملية التفاعل بين الوحدات السياسية. أما بنية النظام السياسي الدولي فهي "محصلة لسلوك الوحدات والذي غالباً ما يكون محكوماً بكيفية توزيع القوة والنفوذ وما يمكن أن يترتب عليها من تأثير في صياغة أنماط السلوك الدولي". أورد خبراء العلاقات الدولية الكثير من الدراسات التي تمحورت حول توصيف وتحليل النظام السياسي الدولي، حيث ركزت هذه الدراسات على جوهر النظام ومضمونه والعناصر الفاعلة فيه، ومن الأمور التي تضمنتها هذه الدراسات -أيضاً- هي محاولات التعريف بالنظام السياسي الدولي وتحديد مفهومه، ومن هذه التعريفات على سبيل المثال لا الحصر: تعريف "هولستي" للنظام السياسي الدولي بأنه "تجمع يضم هويات سياسية مستقلة، قبائل، مدن، دول، أمم، أو امبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفقاً لعمليات منتظمة"، أما "مورتون كابلان" فيعرّفه بأنه "مجموعة من الوحدات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها، وتستند هذه الوحدات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة فيما بينها وتعتمد على مجموعة من المتغيرات الخارجية"، وأما "موريس ايست" فقد عرّفه على أنه "يمثّل أنماطاً من التفاعلات والعلاقات القائمة بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) خلال وقت محدد". والمحصلة النهائية من التعريفات السابقة هي أن النظام السياسي الدولي يمثّل هيكلاً بنيوياً تشكّله وحدات متعددة تتفاعل وفق أنماط سلوكية منتظمة، وهذه التفاعلات بين هذه الوحدات تجري وفق مجموعة من القواعد المحددة والواضحة أو الضمنية تتحكم في صياغتها وتحديد مضمونها(الخزرجي، 2009، ص ص183- 184).

4- النظام الاقتصادي الدولي. يمكن تعريف النظام الاقتصادي الدولي بأنه "ذلك الترتيب المنظم للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين وحدات النظام الدولي بما يحقق مصلحة القوى المسيطرة على هذا النظام اساساً"(القطاطشة، 2010، ص9). كذلك يمكن تعريفه بأنه "مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة"، وينطوي على هذا التعريف أن النظام الاقتصادي الدولي الذي تشكّل في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان عبارة عن ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين(عبدالحميد، 2003، ص16)(إبقاء الدول الصناعية الكبرى متقدّمة وإبقاء دول العالم الثالث في إطار

التنمية والتحديث). كذلك فإن النظام الاقتصادي الدولي يعرّف بأنه "مجموعة المبادئ والقواعد القانونية التي تنظم التبادل الاقتصادي بين الدول"(المجالي، 2020، ص31). من خلال ما تقدّم من تعريفات لمفهوم النظام الاقتصادي الدولي، تتضح بعض الحقائق، مثل: أ- طبيعة النظام الاقتصادي الدولي تختلف عن طبيعة النظام الاقتصادي القومي أو المحلي من ناحية عدم وجود سلطة سياسية موحدة وعليا. ب- النظام الاقتصادي الدولي في مراحل تاريخية سابقة استند في الترتيبات التي أقامها على واقع ممارسة السلطة واحتكار القوة أي انه استند إلى الاستخدام المباشر للأداة السياسية. ج- النظام الاقتصادي الدولي في العصر الحديث ارتبط بالظاهرة الاستعمارية (سيطرة الغرب على ثروات القارات الأخرى)، ورغم ذلك فقد تمتع بخاصية العالمية. د- معالجة النظام الاقتصادي الدولي من حيث دلالاته السياسية مسألة ضرورية حتى يكتمل فهم النظام السياسي الدولي (المعيار الاقتصادي هو النموذج العام للعلاقات بين الشمال والجنوب بحيث يمثّل نموذج تبعية من الجنوب المتخلف للشمال المتقدم)(القطاطشة، 2010، ص ص9- 10).

منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على منهج أو اقتراب "تحليل النظم"، نظراً لأنه وطبقاً لمنهج النظم فإن مفهوم النظام هو وحدة التحليل، والنظام هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منتظم بما يتضمنه من تفاعل واعتماد متبادل(المنوفي، 1987، ص95). كذلك الأمر، فإن كلا النظامين السياسي والاقتصادي الدوليين لا يختلفان عن الأنظمة السياسية الوطنية، فهما يضمّان وحدات أو أنظمة فرعية ويشهدان التفاعلات والعلاقات والأنشطة التي تتحول من خلالها المدخلات إلى مخرجات وقرارات وسياسات وردود الأفعال المترتبة عليها(القصبي، 2004، ص153).

سيتم توظيف منهج تحليل النظم من خلال دراسة ورصد الآثار السياسية والاقتصادية للظاهرة السياسية (جائحة كورونا- المتغير المستقل والمؤثر الخارجي الذي يشكّل المدخلات مثل: حالات الإصابة والوفيات) على النظامين السياسي والاقتصادي الدوليين (المتغير التابع الذي يعمل على الحد من انتشار المؤثرات من خلال المخرجات كالحجر المنزلي وأساليب حظر التجول الجزئي والشامل وإغلاق الحدود وإغلاق المطارات وغيرها).

المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي قبل جائحة فيروس كورونا المستجد.

النظام الدولي هو نمط التفاعل بين الفاعلين الدوليين في مختلف المجالات، والفاعلون الدوليون هم مجموعة من الأطراف ذات الهويات السياسية المستقلة كالدول والمنظمات الدولية الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يلعبون أدواراً دولية كما هو الحال بالنسبة لقادة المنظمات الإرهابية أو تجار السلاح أو بعض الأشخاص الذين يملكون نفوذاً عالمياً بحكم طبيعة نشاطهم في مجالات مختلفة كالنفط أو الذهب أو البنوك أو التكنولوجيا وغيرها.

الفرع الأول: النظام الدولي (تعريفه، مراحل تطوره، وطبيعته)

يشير مفهوم النظام الدولي إلى "انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل وفقاً لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية"(عبدالحميد، 2003، ص17)، ويعرّفه "جوزيف فرانكل" بأنه: "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام"(فرانكل، 1984، ص139)، أما "هولستي" فيعرفه بأنه: "تجمع يضم هويات سياسية مستقلة، قبائل، مدن، دول، أمم، أو امبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفقاً لعمليات منتظمة"، ويعرفه "مورتون كابلان" بقوله: "مجموعة من الوحدات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها، وتستند هذه الوحدات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة فيما بينها وتعتمد على مجموعة من المتغيرات الخارجية"(الخزرجي، 2009، ص ص183- 184)، ويعرّفه "محمد طه بدوي"

بأنه: "مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكمّ وانتظام كافيين لتصوير كيان كلي لتلك العلاقات"(رزين، 2014).

شـــهد النظام الدولي ثلاث مراحل خلال تطوره، هي: المرحلة الأولى 1648 – 1945: مرحلة النشـــأة التاريخية ، تبدأ هذه المرحلة من معاهدة وستفاليا سنة 1648 والتي أنهت الحروب الدينية وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى، وتسمى هذه المرحلة مرحلة تعدد الاقطاب. المرحلة الثانية 1945-1991: وهي مرحلة الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشـرقية وعلى وجه الخصوص بين الولايات المتحدة قائدة الكتلة الغربية والاتحاد السوفيتي (روسيا) التي تتربع الكتلة الشرقية آنذاك، وكان النظام الدولي ثنائي القطبية. المرحلة الثالثة 1991 وحتى الآن : وهي مرحلة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، أي مرحلة القطبية الأحادية في العلاقات الدولية(الهرمزي، 2015).

يشير معظم الباحثين في العلاقات الدولية إلى أن طبيعة النظام الدولي هي طبيعة هشّة ورخوة وتفتقر إلى الاستقرار، وبحسب الباحث "مورتون كابلان" فإن النظام الدولي قد يأخذ عدة أشكال، وقد حددها "كابلان" في دراسة له بستة أشكال أو نماذج، هي: (نظام توازن القوى، نظام الثنائية القطبية المرنة، نظام الثنائية القطبية الصلبة، النظام العالمي، النظام الهرمي، وأخيراً نظام الوحدة المعترضة –الفيتو)(حتى، 1985، ص ص48-51)؛ هذا ويشير "جوزيف فرانكل" إلى أن الأنظمة الدولية تفتقر إلى شيئين ضروريين متوفّرين لدى الأنظمة السياسية الداخلية، هما: الأساس الاجتماعي المبني على وجود الجماعة، والهيكل السياسي للحكومة(فرانكل، 1984، ص139). أما بالنسبة لطبيعة النظام الدولي الحالي، فإنه من المعلوم أن النظام الدولي الحالي هو نظام أحادي القطبية، يقوم على سيطرة قوة سياسية واحدة فقط على كافة تفاعلات النظام الدولي، بمعنى: احتكار طرف دولي أو فاعل دولي واحد للقوة السياسية في العالم وهو بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان استفردت لوحدها بالهيمنة على النظام الدولي. فالولايات المتحدة الأمريكية تملك النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري الهائل، لدرجة أنه تصعب منافستها من قبل الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى من الدول على الأقل لفترة من الزمن، إلا إذا أسفرت نتائج جائحة فيروس كورونا المستجد عن تفوق أطراف دولية أخرى على حساب الولايات المتحدة، عندها سيكون المجتمع الدولي بأسره على موعد مع واقع دولي جديد مختلف.

الفرع الثاني: جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19 (حقيقة الفيروس، ونقطة البداية والانتشار)

إن فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) أو (سارس2) هو من عائلة الفيروسات التاجية الحادة التي تصيب الجهاز التنفسي، فالسارس مثلاً SARS-COV (متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد) الذي ظهر في الصين عام 2003، انتشر إلى 17 دولة مسبباً الذعر العالمي قبل أن تتم السيطرة عليه بسرعة(جمجوم، 2014، ص54) بعد أن خلّف وراءه أكثر من 770 حالة وفاة تقريباً، أما فيروس كورونا ميرس MERS-COV (متلازمة الشرق الأوسط التنفسية) فقد ظهر عام 2012 (حتى الآن)، وقد خلّف وراءه 850 حالة وفاة تقريباً حتى الآن، أما فيروس كورونا المستجد COVID-19 فهو المرض التنفسي (متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد)، وكلمة كوفيد19 هي اختصار لـِ Corona Virus Disease والرقم 19 هو تعبير عن سنة 2019 التي ظهر فيها الفيروس لأول مرة في الصين، والفيروس نفسه أطلق عليه تسمية SARS-COV-2 اختصاراً لعبارة " Severe Acute Respiratory Syndrome Coronavirus 2**"**(فريق العمل، 2020).

ظهرت أول إصـــابة بفيروس كورونا المســتجد أول مرة في مدينة ووهان الصـــينية في شـــهر كانون الأول 2019، وبعد ثلاثة أشـهر من ظهوره في الصـين تحوّل فيروس كورونا المسـتجد من أزمة وبائية تخص الصـين

إلى وباء عالمي وفق تصنيف منظمة الصحة العالمية التي ترددت قبل أن تعلنه جائحة بتاريخ 11 آذار 2020، وحسب تفسيرات المنظمة فإن مفهوم الجائحة يعني: "الانتشار العالمي لوباء جديد"، فقد اجتاح هذا الفيروس في فترة زمنية قياسية معظم دول العالم متسبباً بأعداد هائلة من الاصابات والوفيات، ولا تزال أرقام ضحاياه في تزايد مع التوقعات بأن تتزايد أكثر فأكثر قبل التوصل إلى علاج أو لقاح له(وحدة الرصد والتحليل، 2020، ص3).

الفرع الثالث: سرعة الانتشار العالمي لفيروس كورونا المستجد

سبقت الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية صنفت وباء فيروس كورونا المستجد على أنه جائحة نظراً لانتشاره السريع، فقد اجتاح الوباء 210 دولة من دول العالم متسبباً بوفاة أكثر من 370 ألف شخص وأكثر من 6 ملايين إصابة مؤكدة، ولا تزال أرقام ضحاياه تتصاعد كل دقيقة مع التوقعات بأن تتزايد أعداد الإصابات والوفيات. في مدة زمنية قياسية (5 شهور) استطاع هذا الفيروس أن يغيّر الكثير من عادات البشر وسلوكياتهم المختلفة، بل ودفعهم لإعادة النظر في أشكال تواصلهم وأنماط روابطهم الاجتماعية(عبدالمولى، 2020، ص2). وتجدر الإشارة هنا إلى ان سرعة انتشار الفيروس وتحوّله إلى جائحة يعود إلى تأخر اكتشافه والتأخر في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاصرته سواء في الصين ابتداءً أو في الدول الأخرى التي كانت تكتفي بقياس درجة الحرارة، أضف إلى ذلك ضراوة وشراسة الفيروس ذاته، وتزامن ظهوره مع حالة ضعف الاهتمام العالمي بالقطاع الصحي من ناحية، وتزاحم حالات التنقل والسفر والاختلاط من ناحية أخرى(وحدة الرصد والتحليل، 2020، ص5).

تشير الإحصائيات المؤكّدة إلى أن عدد الإصابات بفيروس كورونا حول العالم قد تجاوزت 6 ملايين إصابة، وأن عدد الوفيات قد تجاوز 370 ألف حالة وفاة (آخر تحديث 2020/5/31 الساعة العاشرة مساءً)، هذا وتشمل قائمة الدول التي لديها أكثر من 500 حالة إصابة مؤكدة 134 دولة من بينها دول مجموعة الثمانية الصناعية الكبرى بالإضافة إلى الصين، والجدول التالي يوضّح عدد إصابات وضحايا فيروس كورونا المستجد في الدول الصناعية الثمانية والصين حتى تاريخ 2020/5/31 (أنظر الملحق رقم 1).

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد.

كما ورد في مقدمة هذه الدراسة، فإن الآثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد قد شملت جوانب عديدة، إلا أن الباحث سيقتصر في هذا الجزء من الدراسة تناول الآثار السياسية والآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد على النظامين السياسي والاقتصادي الدوليين، أضف إلى ذلك محاولة التعرف على مستقبل النظام الدولي بعد جائحة فيروس كورونا المستجد.

الفرع الأول: الآثار السياسية المترتبة على جائحة فيروس كورونا على النظام السياسي الدولي

النظام السياسي الدولي –كما أشرنا سابقاً- وبحسب الباحث "مورتون كابلان" هو مجموعة من الوحدات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها، وتستند على قواعد سلوكية تميز العلاقات فيما بينها وتعتمد على مجموعة من المتغيرات الخارجية.

لقد أحدثت جائحة فيروس كورونا المستجد شللاً عالمياً طال مختلف القطاعات الحيوية في النظام السياسي الدولي كالقطاعات الاقتصادية، الصناعية، السياحة، الطيران، الملاحة البحرية، أضف إلى ذلك أنّ هذه الجائحة

أوقفت التعليم المباشر في المدارس والجامعات واضطرت الدول إلى اللجوء إلى التعليم عن بعد، كذلك الأمر تسببت الجائحة في إغلاق المساجد ودور العبادة والأندية الرياضية وغيرها.

إن تداعيات هذه الجائحة التي اجتاحت 210 دولة حول العالم لم تقف عند حدّ التداعيات الصحية (كأزمة صحية في المقام الأول)، بل امتدت لتشمل الجوانب الاجتماعية (تغيير معظم البشر لعاداتهم وسلوكياتهم اليومية) والجوانب السياسية والاقتصادية ...إلخ؛ وعند التحليل الأولي لكيفية تجاوب وحدات النظام السياسي الدولي (الدول كفاعل رئيسي في النظام الدولي) مع مدخلات هذه الجائحة (سرعة الانتشار، تزايد أعداد الإصابات، تزايد نسبة الوفيات)، نجد أن ردود الأفعال والمخرجات لم تتعدّ الإجراءات الفردية من قبل الدول حسب الإمكانات المتاحة، فانكفأت الدول على ذاتها في محاولة للحدّ من انتشار هذه الجائحة وقامت بإغلاق الحدود البرية والمنافذ البحرية والمطارات، كذلك قامت بالحدّ من حرية الحركة والتنقل (الحظر الجزئي أو الشامل) من خلال تفعيل قوانين الطوارئ أو الدفاع التي يتم اللجوء إليها عادةً في أوقات الحروب.

إن انكفاء الدول على ذاتها بالتعامل الفردي مع هذه الجائحة وتأثيراتها (العزلة الإجبارية إن جاز لي التعبير) دون التنسيق والتعاون والتضامن مع الدول الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي، مع تأخر بعض الدول في اتخاذ الإجراءات الضرورية للحدّ من انتشار هذه الجائحة (كالولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وغيرها)، إضافةً إلى تأخّر اكتشاف العلاج أو اللقاح لهذا الفيروس حتى الآن؛ كل هذه العوامل مجتمعةً أدت إلى تعدّد الآثار السياسية لهذه الجائحة على النظام السياسي الدولي .

قبل التطرق للآثار السياسية لجائحة كورونا على النظام السياسي الدولي، أودّ الإشارة إلى أن هذه الأزمة العالمية تعتبر تحدّياً غير مسبوق لجميع دول العالم بدليل حالة الاستنفار التي أعلنتها كل دول العالم لمواجهة هذا التحدي الذي سبب الشلل لجميع القطاعات الحيوية، وثمة عدة عوامل تفسّر هذا الأمر، منها على سبيل المثال: أ- مقارنةً بالأزمات العالمية كالحربين العالميتين الأولى والثانية كان العدو معروفاً بالنسبة للأطراف المتحاربة، أما الآن فالعالم يحارب عدواً مجهولاً شرساً يضرب كل مناحي الحياة. ب- دول العالم اعتادت على التعامل مع أزمات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وبيئية، ولم تتوقع وقوع أزمة صحية تتجاوز متطلبات مواجهتها حدود الإمكانات المتاحة. ج- اختلاف درجة اهتمام الدول بالقطاعات الصحية. د- عدم وجود سيناريوهات مصممة مسبقاً للتعامل مع أزمات دولية من هذا النوع في جميع دول العالم. هـ- ضعف الآليات الدولية للعمل الجماعي سواء من قبل المنظمات الدولية الحكومية أو من قبل المنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية(كشك، 2020، ص4).

في تحليله لانعكاس تأثير جائحة كورونا على النظام السياسي الدولي، يرى الباحث "أحمد سيد احمد" أن هذا التأثير ينعكس من عدة زوايا: أولاً- استعادة الدولة الوطنية قوتها وتأثيرها كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية والتفاعلات الخارجية والداخلية (كان هذا الدور متراجعاً لصالح فاعلين آخرين مثل الشركات متعددة الجنسيات). ثانياً- تراجع دور التكتلات الدولية الكبرى، مثل الاتحاد الأوروبي، والتي أثبتت عجزها عن مواجهة خطر فيروس كورونا. ثالثاً- تراجع دور الفاعلين من غير الدول مثل التنظيمات والميليشيات والحركات المسلحة داخل الدول والتي تصاعد دورها بشكل كبير خلال العقد الماضي. رابعاً- أدت أزمة كورونا إلى تأثيرات سلبية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول، حيث تراجع مفهوم التضامن الدولي والمسئولية الجماعية والعمل لمشترك (حلّ محلّه مفهوم الأنانية)(أحمد، 2020).

في تحليل نشرته مجلة "فورين بوليسي" تحت عنوان: "كيف سيبدو العالم بعد جائحة فيروس كورونا"، قدّم الأستاذ "ستيفن والت" ومجموعة من الباحثين والمفكرين تحليلاً استشرافياً لما سيؤول إليه العالم بعد التخلص من هذه الجائحة انطلاقاً من الآثار السياسية والاقتصادية الحالية، وعلى اعتبار أن الاجراءات الحالية التي اتخذتها

الدول لاحتواء آثار هذه الجائحة ستكون لها تداعيات واسعة النطاق مستقبلاً. ومن هذه الآثار –خصوصاً السياسية- حسب الأستاذ "ستيفن والت" والمفكرين الآخرين: أولاً- الجائحة قوّت وضع الدولة القومية وعزّزت الانتماء الوطني، وبالتالي سيكون العالم أقل انفتاحاً وأقل نمواً وأقل حرية. ثانياً- الجائحة أدت إلى الانكفاء القومي، والتنافس الشديد بين القوى العالمية، وكذلك العزلة الاستراتيجية. ثالثاً- الجائحة أدت إلى تراجع حالة الترابط العالمي (الاعتماد المتبادل)، على اعتبار أن فيروس كورونا في حد ذاته دليل اعتمادنا بعضنا على البعض الآخر. رابعاً- الجائحة أدت إلى فشل دول العالم في تكييف استراتيجياتها مع هذا الواقع الجديد(Walt &Others, 2020).

من جهةٍ أخرى، يرى الباحث "أحمد سيد أحمد" أن أهم تداعيات هذه الجائحة هي: أولاً- التأثير على التحالفات والشراكات الدولية الراهنة القائمة على فكرة التضامن. ثانياً- التأثير على النظام الدولي الراهن، بسبب فقدان الأوروبيين لثقتهم في الولايات المتحدة جرّاء سلوكها خلال هذه الأزمة، وبسبب سعي الصين الجاد لإعادة صياغة النظام العالمي، وكذلك بسبب أمكانية تحول موازين القوى من الغرب إلى الشرق، وبسبب الجدل الدائر حول سيادة العولمة الاتصالية بدلاً من العولمة الاقتصادية الراهنة. ثالثاً- التشكيك في أداء منظمات العمل الجماعي الدولية خصوصاً منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. رابعاً- تأثير الأزمة على الأمن الإقليمي كونه جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي بحيث يتفاعل معه تأثيراً وتأثّراً. خامساً- تأثير الأزمة على الحرب ضد الإرهاب(كشك، 2020، ص ص5- 9).

مما تقدّم، يرى الباحث أن السبيل الوحيد والصحيح أمام النظام السياسي الدولي لتفادي مزيداً من عدم الاستقرار السياسي وإذا ما أراد المحافظة على الوضع القائم، أن يقوم بتفعيل مبدأ التعاون والتضامن الجماعي الدولي والابتعاد عن الأنانية الوطنية للدول الكبرى، أضف إلى ذلك ضرورة تنويع مجالات الإنفاق لتطال قطاعات أخرى لا تقل أهمية عن المجال العسكري.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا على النظام الاقتصادي الدولي

جاء في مقدمة هذه الدراسة أن العالم بأسره وقع تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2008 في الولايات المتحدة، ولم ينتهِ العالم بعد من علاج آثار تلك الأزمة حتى وقع أسير أزمة وبائية لم تفرّق بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب المتخلفة، بل ولم يشهد العالم المعاصر لها مثيلاً في سرعة الانتشار وضراوة التأثير خلال فترة زمنية قياسية إذا ما قورنت بمثيلاتها من الجوائح.

النظام الاقتصادي الدولي حاله كحال النظام السياسي الدولي بل إن كلا النظامين صنوان لا يفترقان، فإن تأثّرَ أحدهما بعوامل خارجية معينة فإن الآخر يتأثر بما تأثر به الأول، ولأجل هذا فإن النظام الاقتصادي الدولي تأثر كثيراً جرّاء هذه الجائحة، بل وتأثر أيضاً جرّاء آثار هذه الجائحة على النظام السياسي الدولي والتي كان أهمها –كما ورد سابقاً- هو انكفاء جميع دول العالم إلى الداخل، وغياب مبادئ التعاون والتضامن الجماعي الدولي.

إن النظام الاقتصادي الدولي والذي يتكون من ثلاث مؤسسات رئيسية (النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي، والنظام التجاري الدولي) تعرّض للعديد من الانتقادات خلال الأعوام الماضية، خصوصاً من جانب مجموعة العشرين الاقتصادية G20 التي دعت في أكثر من مناسبة –بل من أهدافها- إلى ضرورة العمل على إصلاح هذه المؤسسات المالية الدولية(المجالي، 2020، ص107).

إن الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على النظام الاقتصادي الدولي عديدة وعميقة، والسبب في ذلك يعود لعدة عوامل رئيسية، هي: أولاً- تأثر عنصر "العرض" بسبب تعطل عجلة الانتاج نتيجة كثرة الإصابات بالفيروس وإجراءات احتوائه. ثانياً- تأثر عنصر "الطلب" عالمياً وبالأخص في قطاعي السياحة والترفيه. ثالثاً-

انتشـــار الآثار عالمياً نتيجة انتقال الفيروس عبر الحدود. رابعاً- نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين(عبداللطيف، 2020، ص2).

في التحليل الاسـتشـرافي الذي أجرته مجلة "فورين بوليسـي" –السـابق الذكر- تم التطرق من قبل الباحثين والمفكرين إلى الآثار الاقتصـادية لجائحة كورونا، حيث ورد في هذا التحليل: أولاً- نهاية العولمة بشـكلها الحالي سـيما العولمة الاقتصـادية على اعتبار أن الجائحة هي (القشـة التي قصـمت ظهر البعير). ثانياً- انتقال مركز العولمة من الولايات المتحدة إلى الصـين. ثالثاً- تقويض أسـس الصـناعة العالمية بحيث تكون المكاسـب أقل في مقابل مزيد من الاستقرار(Walt &Others, 2020).

يشـير الخبير الاقتصـادي في مركز البحرين للدراسـات الاسـتراتيجية والدولية والطاقة الدكتور عمر العبيدلي إلى صـعوبة تقييم حجم الضـرر الاقتصـادي مالياً بسـبب حجم الأزمة وتعقّدها وقلة البيانات وصـعوبة النمذجة، إلا أنه يحصـر التداعيات الاقتصـادية على النظام الاقتصـادي في مسـارين، هما: أولاً- التداعيات الاقتصـادية قصـيرة الأجل في المجال الصـحي (تكلفة الاجراءات الصـحية، الاجراءات الوقائية الصـحية، الاجراءات الوقائية غير الصحية، وساعات العمل المفقودة للمصابين)، وفي المجال غير الصحي (ستتضرر جميع القطاعات، ولكن خمساً منها ستتضـرر بشكل أكبر هي: السياحة، الطيران، البيع بالتجزئة، قطاع الضيافة، وقطاع المواصلات من نقطة إلى نقطة كسـيارات الأجرة والحافلات). ثانياً- التداعيات الاقتصـادية طويلة الأجل، حيث من المتوقع أن يشـهد الاقتصـاد الدولي (إفلاس الشـركات غير القادرة على تغطية التزاماتها المالية كجزء من حلقة انكماش اقتصـادي مفرغة، إفلاس الأفراد غير القادرين على سـداد ديونهم، تسـريح الموظفين الذين يعملون في شـركات غير قادرة على دفع رواتبهم، انهيار النظام المالي الدولي بسـبب الضـغط على السـيولة، وتراجع في العولمة وارتفاع في الاكتفاء الذاتي في سلاسل الانتاج لكل دولة)(العبيدلي وعبدالله، 2020، ص ص2- 4).

ومن التداعيات الاقتصـادية على النظام الاقتصـادي الدولي ما يتعلق بأسـواق المال والأسـهم، حيث يمكن للتحوّلات الكبيرة في أسـواق الأسـهم (البيع والشـراء) أن تؤثر على العديد من الاسـتثمارات خاصـةً المعاشـات التقاعدية وحسابات التوفير الفردية، فقد شـهدت مؤشرات FTSE وداو جونز الصناعي ونيكاي انخفاضات هائلة منذ بداية تفشـي الوباء في 31 ديسمبر/كانون الأول، وحقق مؤشرا داو جونز وFTSE مؤخراً أكبر انخفاض لهما في يوم واحد منذ عام 1987. هذا ويخشـى المسـتثمرون من أن يؤدي تفشـي وباء كورونا إلى تدمير النمو الاقتصـادي، وألا تكون الإجراءات الحكومية كافية لوقف التراجع، واسـتجابة لهذا الوضـع، قررت البنوك المركزية في العديد من الدول خفض أسـعار الفائدة (من المفترض أن تؤدي هذه الخطوة نظرياً إلى تقليل تكلفة الاقتراض، وبالتالي تشـجيع الإنفاق، ثم تعزيز حالة الاقتصـاد). كما شـهدت الأسـواق العالمية تعافياً بعد أن أقر مجلس الشـيوخ الأمريكي مشـروع قانون المسـاعدات المالية لمواجهة وباء كورونا بقيمة 2 تريليون دولار لمساعدة العمال والشركات(جونز وآخرون، 2020).

فيما يتعلق بتأثير الجائحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي فتتراوح التوقعات لعام 2020 بين -8.8 في المائة (منظمة التجارة العالمية) و1 في المائة (إدارة الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية، السـيناريو المتفائل) كما هو موضّح في الشكل التالي (أنظر الملحق رقم2). ومن بين هذه التوقعات، يعدّ صندوق النقد الدولي (IMF) النقطة المرجعية الرئيسـية لتقييم الأثر الاقتصـادي لجائحة كورونا. وبناءً عليه، سـينكمش النمو العالمي بنسـبة -4.2 في المائة، بفارق 7 نقاط مئوية مقارنة بالتوقعات المنشـورة قبل اندلاع الأزمة(Cantore &Others, 2020).

بالنسبة لقطاع البنوك والذي يبلغ حجمه نحو 4,2 تريليون دولار، فقد كان متوقعاً له أن يحقق حوالي 3,5% من النمو، إلا أن هذا النمو في ظل الجائحة سيشـهد تراجعاً إلى مستوى 2,5% نتيجة لتراجع أسعار الفائدة على

السندات الحكومية وتحوّل كثير من الأموال باتجاه قطاعات استثمارية أخرى. وشهد قطاع الاستثمارات الدولية والذي تبلغ قيمته نحو 289 مليار دولار نمواً بحوالي 2,8% وتوقعات بالتراجع إلى 2,3% خلال السنوات القادمة، لكن في ظل هذه الجائحة فإن المعلومات تشير إلى تراجعه إلى ما لا يزيد عن 2%(حيدر، 2020، ص12).

قطاع الطيران –كذلك الأمر- من بين أكثر القطاعات تضرراً، حيث تعرضت صناعة الطيران لأضرار بالغة مع تراجع حركة الطائرات، وخفضت شركات الطيران الرحلات الجوية، وألغى المسافرون حجوزات رحلات العمل والعطلات، كما فرضت الحكومات حول العالم قيوداً على السفر في محاولة منها لاحتواء الوباء(جونز وآخرون، 2020).

فيما يتعلق بالتجارة العالمية والاستثمار العالمي، من المتوقع أن تنخفض أحجام التجارة العالمية بين -32 في المائة (منظمة التجارة العالمية، السيناريو المتشائم) و-9 في المائة (صندوق النقد الدولي) في عام 2020. علاوة على ذلك، يتم الآن تحويل تدفقات رأس المال نحو الاقتصادات المتقدمة(Cantore &Others, 2020). من جهة أخرى، تأثرت الاستثمارات الآمنة (الملاذ الآمن) بهذه الجائحة، فسعر الذهب تراجع لفترة وجيزة في شهر آذار، وخشي المستثمرون من الركود العالمي، وبالمثل، تراجع النفط إلى أسعار لم تشهدها الأسواق منذ حزيران 2001، ويخشى المستثمرون من أن الانتشار اللامحدود للوباء سيضرب الاقتصاد العالمي والطلب على النفط، وكانت أسعار النفط تعاني بالفعل بسبب الخلاف بين منظمة أوبك وروسيا، وتسبب الوباء في انخفاض جديد للأسعار(جونز وآخرون، 2020)، ولو نظرنا لمسألة "الطلب على النفط" وما تبعها من "صدمة نفطية" -هي الصدمة التي حدثت في النصف الثاني من شهر نيسان 2020، حيث جعلت أسعار النفط تصل إلى حدّ السالب في بعض الأسواق النفطية نتيجة للانخفاض المتزايد والمتسارع في الطلب على النفط وزيادة المعروض وعدم توفّر أماكن للتخزين، مما أدى إلى ما يسمى "التخمة البترولية"-(عبدالحي، 2020)، فإنه ورغم انخفاض الطلب على النفط في ظل هذه الجائحة، إلا أنه سيعود إلى الارتفاع في عام 2021 بعد التراجع الذي سجّله في الأشهر القليلة الماضية، ومن المقدر أن يكون هذا الارتفاع في حدود أدنى بقليل من مليون برميل في السنة مما يؤدي إلى زيادة من 5 إلى 5,6 مليون برميل يومياً يذهب في حدود نصفها إلى الهند والصين(سركيس، 2020، ص3). بالنسبة لقطاع اقتصادي لا يقل أهمية عن باقي القطاعات وهو قطاع العمال والبطالة، فقد حذّر مكتب منظمة العمل الدولية بأن هذه الجائحة يمكن أن تدفع بقطاع العمال إلى مزيد من الضرر وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل إلى حوالي 25 مليون شخص من آثار هذه الجائحة. وقد ذكر مكتب الاحصاء الأمريكي أن مؤشر البطالة في الولايات المتحدة سجّل حوالي 6,6 مليون عاطل عن العمل حتى الآن(حيدر، 2020، ص13)؛ وفيما يتعلق بارتفاع نسبة الفقر العالمي، فإنه وبافتراض انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بناءً على تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن الزيادة المتوقعة في حصة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ستتراوح بين 0.8 في المائة و1.5 نقطة مئوية، وهذا يعادل زيادة ما بين 50 مليون إلى 70 مليون شخص مقارنة بالتقديرات الأصلية لعام 2020، وتشير الأرقام الأخرى التي تستخدم توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي المختلفة وخطوط الفقر الأساسية إلى زيادة تقارب 420 مليون شخص إضافي يعيشون في فقر مدقع(Cantore &Others, 2020).

بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات ونشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد توقعت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن يؤثر انتشار هذه الجائحة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وقد أوضحت المنظمة أن انتشار الجائحة الذي يراوح بين الاستقرار على المدى القصير والاستمرار على مدى العام، سيكون "ضغطاً نزولياً" على الاستثمار الأجنبي المباشر بين -5% إلى -15% مقارنةً بالتوقعات السابقة التي

رأت نمواً هامشياً في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2020-2021، وأوضحت المنظمة أن أثر الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر سيتركز في الدول الأكثر تضرراً من هذه الجائحة(الجميل، 2020).

الفرع الثالث: مستقبل النظام الدولي بعد جائحة فيروس كورونا المستجد

إن النظام الدولي الأحادي القطبية والذي ارتكز منذ نشـــأته على مفاهيم "رنّانة" تنادي بالتعاون والاعتماد المتبادل والانفتاح الحر وقاعدة "دعه يعمل دعه يمرّ" قد أصـــيب في مقتل، جرّاء ردود أفعال الدول الكبرى الفاعلة في النظام الدولي والتي انكفأت على نفســـها بدل أن تمدّ يد العون والمســـاعدة لبقية دول العالم لمواجهة انتشار جائحة كورونا، لهذا برهنت هذه الجائحة عن مدى هشاشة هذا النظام وعدم قدرته على الحفاظ على الأمن والسلم للبشرية (اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً).

النظام الدولي يواجه عدواً مجهولاً لا يرى بالعين المجردة قليل الاحتمال عظيم التأثير، يشـــكّل متغيراً بنمط متوقع دون وجود استعدادات مسبقة لمواجهته(عبدالحي، 2020، ص1)؛ في ظل استمرار انتشاره وآثاره التي ســببت شــللاً عالمياً وغياب التعاون والتضـــامن الجماعي الدولي للحد من انتشـــاره ومكافحته، أضـــف إلى عدم اكتشاف علاج أو لقاح له حتى الآن، وعدم وضوح الرؤية حول مدة بقاءه، وفي ظل تراجع دور الولايات المتحدة كقائدة للنظام الدولي وبروز قوى عالمية ترفض الهيمنة الأمريكية على العالم كالصين وروسيا(الحافي، 2020)، فإن مستقبل النظام الدولي سيتحدد (والعلم عند الله) وفقاً للاستنتاجات التالية(السراي، 2020):

أ- تحاول الصـين أن تظهر نفسـها بدور القوى العالمية المؤهلة لأن تملأ فراغ الولايات المتحدة في نشـر السـلام العالمي. ب- تخلخل الأسس التي بني عليها الاتحاد الأوروبي كمجتمع دولي متجانس ذو سياسات موحّدة كتحقيق التعاون، قد يؤدي إلى تفككه. ج- زيادة حدة الصـــراع بين الصـــين والولايات المتحدة دليل على بروز قوة عالمية منافســـة، وهذا الوضـــع يمكن أن يعيد ترتيب النظام الدولي من الأحادية إلى الثنائية القطبية. د- إعادة النظر في المفاهيم الليبرالية السائدة لصالح صعود المفاهيم الواقعية. هـــ- إعادة تمسك الدول بحدودها القومية والانكماش على نفسها، وتراجع عصر الانفتاح في العلاقات الدولية والعولمة.

خاتمة (النتائج والتوصيات)

بعد التعرف على مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والإجابة عن جميع تساؤلاتها، توصلت الدراسة للعديد من النتائج لعلّ أبرزها:

1- أثبتت الدراسة هشاشة الحياة البشرية والأنظمة السياسية الليبرالية الكبرى والمتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا وفرنسا، حيث عجزت أنظمتها الصحية عن وقف انتشار وتمدد فيروس كورونا المستجد.

2- كشفت الجائحة عن غياب دور التنظيم الدولي (الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية) في ايجاد صيغ واضحة ومحددة وفعالة للتعاون والتضامن الجماعي الدولي، فمبدأ التضامن الدولي الذي تنهض عليه التحالفات والشراكات الدولية خضع لاختبار حقيقي وفشل في ظل الأنانية الوطنية للدول الكبرى، وكشفت كذلك عن فشل نظام الأمن الجماعي الدولي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

3- كشفت الجائحة عن جوانب الضعف واختلالات الانفاق الحكومي في القطاع الصحي، بل وكشفت أيضاً عن عورات النظام الدولي الذي ينفق تريليونات الدولارات على الانفاق العسكري الذي لم يمكّن الدول الكبرى من حماية مواطنيها وحماية الأمن والسلم الدوليين.

4- في ظل عدم وجود آليات دولية مشتركة لمواجهة هذه الجائحة، أصبح تعويل المواطنين على إجراءات حكوماتهم (اختبار حقيقي للحكومات)، وهذا الأمر عزّز الثقة في تلك الحكومات كما عزّز من مفهومي الوطنية والانتماء.

5- أكدت الجائحة أن المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى عجزت وفشلت في مواجهة التداعيات الاقتصادية الهائلة لهذه الأزمة.

6- تراجع الكثير من المفاهيم الاقتصادية السائدة مثل العولمة والانفتاح الحر والاعتماد المتبادل، نظراً لانكفاء الدول على ذاتها في الداخل وإغلاق حدودها.

7- الجائحة هي الحقيقة الأكثر ديمقراطية من غيرها من الحقائق، فهي لم تميّز بين الأعراق أو الأديان أو الجغرافيا أو الأيديولوجيا السياسية أو الثروة أو مستويات التنمية والتخلف.

8- الرابحون في إدارة هذه الأزمة هم من سيشكلون ملامح النظام الدولي الجديد.

بناءً على النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة، فإنها توصي بالتوصيات الهامّة التالية:

1- ضرورة تكثيف الدراسات العلمية الجادّة في مجالات التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل وإدارة الأزمات وصولاً إلى التراكم المعرفي، والذي يكون دليلاً متاحاً يستعين به صانعو القرارات في اللحظة المناسبة وقت حدوث الأزمات.

2- من الضروري والملحّ على الدول والحكومات تنويع مجالات الإنفاق وإيلاء القطاعات الصحية والتعليمية الأهمية القصوى، وهذا يتطلب من جهة أخرى إنشاء صناديق سيادية خاصة في موازناتها لأوقات الأزمات.

3- على الدول والحكومات –خصوصاً العربية- العمل الجادّ والصادق على إيجاد أو استحداث تحالفات إقليمية حقيقية، لأنها ستكون بمثابة الدرع الواقي من الصدمات في مواجهة احتمالات حدوث أي أزمات مهما كان نوعها؛ ومن جهة ثانية، ضرورة تنويع التحالفات والشراكات الدولية لأنها أصبحت ضرورة استراتيجية في ظل تغير المعادلات الدولية ومراكز القوى.

4- على الدول والحكومات أن تستفيد من دروس هذه الأزمة الاستفادة التامة، وذلك بأن توجّه شتى إمكاناتها ومواردها المتاحة في سبيل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

5- مع التسليم بوجود حالة من الاعتماد المتبادل بين دول العالم وأنّ مصير العالم يظلّ واحداً مهما اختلفت المصالح والقيم، إلا ان هذا لا يمنع من أن يتمّ العمل على تفعيل أطر واضحة المعالم للعمل المشترك، والتي يعوّل عليها كثيراً في مثل هذه الأزمات.

قائمة المراجع والمصادر

أ- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

حتى، ناصيف يوسف، 1985، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.

حلمي، جمال مراد وآخرون، 2004، **المعجم الوسيط** (مجمع اللغة العربية- الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة.

الخزرجي، ثامر كامل محمد، 2009، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

عبدالحميد، عبدالمطلب، 2003، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى.

فرانكل، جوزيف، 1984، **العلاقات الدولية**، ترجمة: غازي عبدالرحمن القصيبي، جدة: مطبوعات تهامة، الطبعة الثانية.

القصبي، عبدالغفار رشاد، 2004، **مناهج البحث في علم السياسة/الكتاب الأول: التحليل السياسي ومناهج البحث**، القاهرة: مكتبة الآداب، الطبعة الأولى.

القطاطشة، محمد حمد، 2010، **العلاقات الاقتصادية (دراسة في النظام الاقتصادي الدولي): وجهة نظر سياسية 1945-2010**، عمان: المؤلف، بلا.

المجالي، رضوان محمود، 2020، **الوجيز في النظام الاقتصادي: دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، الكرك: المؤلف ومكتبة التقوى للخدمات الطلابية.

المنوفي، كمال، 1987، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

ثانياً: الدراسات والتقارير

جمجوم، غازي عبداللطيف، 2014، **كرونا ميرس والاستفادة من دروس كورونا سارس**، مجلة الإعجاز العلمي، العدد 47، (يونيو 2104)، جدة: الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة- رابطة العالم الاسلامي.

حيدر، محمد، 2020، **تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي: هل نتوجه نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد؟**، اسطنبول: مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية (2020/4/26).

سركيس، نقولا، 2020، **تأثيرات كورونا وصادرات الطاقة الأمريكية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات (2020/4/2).

الشرقاوي، محمد، 2020، **التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية- الجزء الأول**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات (2020/3/23).

عبدالحي، وليد، 2020، **مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد19)**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (أيار 2020).

عبداللطيف، هاني، 2020، **آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات (2020/3/24).

عبدالمولى، عزالدين، 2020، **ما القوة الحيوية؟ كورونا واختبار المفهوم التقليدي لقوة الدولة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات (2020/3/29).

العبيدلي، عمر وعبدالله، غادة، 2020، **تداعيات أزمة كورونا: نظرة اقتصادية**، الرفاع: دراسات- مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، تقارير ودراسات (ابريل 2020).

كشك، أشرف، 2020، **أزمة كورونا: التداعيات والآليات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة**، الرفاع: دراسات-مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، تقارير ودراسات (ابريل 2020).

وحدة الرصد والتحليل، 2020، **وباء كورونا (كوفيد-19) الانتشار والتداعيات**، اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات (تقدير موقف).

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

أحمد، أحمد سيد، 2020، **كورونا والعلاقات الدولية**، عن موقع: بوابة الاهرام (2020/4/15) https://bit.ly/2D9w8ip ، تاريخ الزيارة: 2020/6/2..

الجميل، ماجد، 2020، **أونكتاد: كورونا يهدد بهبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 5% إلى 15%**، عن موقع: صحيفة الاقتصادية (2020/3/10) https://bit.ly/3gDMU74 ، تاريخ الزيارة: 2020/6/2.

جونز، لورا وآخرون، 2020، **فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي**، عن موقع: بي بي سي نيوز (2020/4/1) https://bit.ly/3luDvCk ، تاريخ الزيارة: 2020/6/2.

الحافي، محمد يوسف، 2020، **كورونا وملامح النظام الدولي الجديد .. من يصمد أكثر يحكم**، عن موقع: الميادين (2020/4/6) https://bit.ly/3hEH7PD ، تاريخ الزيارة: 2020/6/3.

رزين، يوسف، 2014، **النظام الدولي: النشأة والتطور**، عن موقع: الحوار المتمدن، العدد 4422 (2020/4/12) https://bit.ly/2YKCBYw ، تاريخ الزيارة: 2020/5/31.

السراي، مصطفى، 2020، **جائحة كورونا تغير مفاهيم العلاقات الدولية**، عن موقع: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية (2020/4/25) https://bit.ly/2Qwoqlo ، تاريخ الزيارة: 2020/6/3.

عبدالحي، وليد، 2020، **الصدمة البترولية الكبرى والكورونا**، عن موقع: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية (2020/4/25) https://bit.ly/34GNIFO ، تاريخ الزيارة: 2020/6/2.

فريق العمل، 2020، **أبرز 7 مصطلحات جديدة أدخلها كورونا في لغتنا اليومية**، عن موقع: ساسة بوست (2020/4/1) https://bit.ly/2EFe9AJ ، تاريخ الزيارة: 2020/5/31.

الهرمزي، سيف نصرت، **مسارات النظام الدولي وتحولاته في القرن الحادي والعشرين**، عن موقع: المركز الديمقراطي العربي (2020/3/22) https://bit.ly/34MbSyC ، تاريخ الزيارة: 2020/5/31.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية

Cantore, Nicola & Others, 2020, **Coronavirus: the economic impact**, 26 May 2020, available: https://bit.ly/3b71Hpo , Date of visit : 2/6/2020.

Walt, Stephen M. & Others, 2020, **How the World Look After the Coronavirus Pandemic**, 20 March 2020, available: https://bit.ly/34HBUD4 , Date of visit : 2/6/2020.

الملحق رقم (1)- جدول يوضّح عدد إصابات وضحايا فيروس كورونا المستجد في الدول الصناعية الثمانية الكبرى والصين حتى تاريخ 2020/5/31 (*)

الدولة	عدد الإصابات	عدد الوفيات
الولايات المتحدة	1,813,296	105,383
المملكة المتحدة	274,762	38,489
كندا	90,927	7,294
فرنسا	151,753	28,802
ألمانيا	183,442	8,602
ايطاليا	233,019	33,415
اليابان	16,851	891
روسيا	405,843	4,693
الصين	83,001	4,634

(*) من إعداد الباحث نفسه استناداً إلى البيانات المحدّثة من منظمة الصحة العالمية بتاريخ 2020/5/31 الساعة العاشرة مساءً، عن موقع: متتبّع كوفيد -19 (Covid-19 Tracker) http://bing.com/covid/local.

الملحق رقم (2)- شكل يوضّح تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (*)

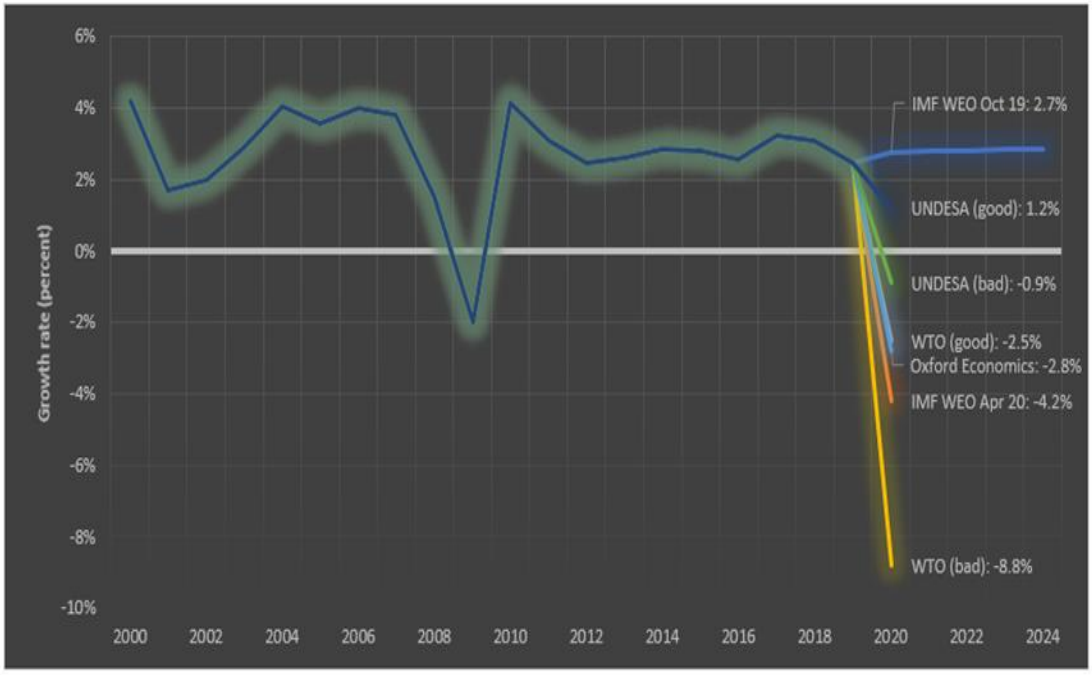

(*) Source: https://www.unido.org/stories/coronavirus-economic-impact-26-may-2020-0